

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة ريسوت للأسمنت ش.م.ع وشركاتها التابعة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة وللشركة الأم - شركة ريسوت للأسمنت ش.م.ع ("الشركة الأم") وشركة ريسوت للأسمنت ش.م.ع وشركاتها التابعة ("المجموعة") ، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد وللشركة الأم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وكل من بيان الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى الموحد وللشركة الأم وبيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد وللشركة الأم وبيان التدفقات النقدية الموحد وللشركة الأم للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، وإيضاحات مبينة في الصفحات ٦ إلى ٧٠ ، متضمنة ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا ، أن البيانات المالية الموحدة وللشركة الأم المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي للشركة الأم والمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وأدائها المالي الموحد وللشركة الأم ، وتدقيقاتها النقدية الموحدة وللشركة الأم للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة أكثر في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات" حول تدقيق البيانات المالية الموحدة وللشركة الأم من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة وللشركة الأم إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عمان ، هذا وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين. ونعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني ، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة وللشركة الأم للسنة الحالية. وتم تناول هذه الامور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة وللشركة الأم ككل ، وفي تكوين رأينا حولها ، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

أمور التدقيق الرئيسية

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمور التدقيق الرئيسية

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها:

تقييم وضع واختبار تطبيق ضوابط المجموعة لعملية تقييم إنخفاض قيمة الشهرة.

• الحصول على نموذج تقييم الإدارة واختباره للتحقق من الدقة الرياضية والتحقق من المدخلات في ذلك النموذج.

• مطابقة المدخلات مع الوثائق المؤيدة ، واختبار مدى معقولية "معدل نمو الأعمال التجارية" و "معدل نمو التدفق النقدي" المطبق لتحديد القيمة النهائية من خلال مراجعة مدى توافق هذه التوقعات مع خطة العمل لسنة ٢٠١٨ ، وذلك من خلال النظر في أداء السنة الحالية مقابل خطة العمل وسبب وجود أي عدم توافق.

• مراجعة إنجازات الإدارة في مقابل التوقعات السابقة وخطط العمل ، للتأكد من دقة توقعات الإدارة للتدفقات النقدية.

• الإستعانة بالمتخصصين في التقييم الداخلي التابعين لنا والذين قاموا بشكل مستقل بإعادة احتساب معدل الخصم ، مع الأخذ في الاعتبار البيانات الداخلية والخارجية التي تم الحصول عليها بشكل مستقل وأجرينا واختبرنا حساسية احتساب إنخفاض القيمة للتغيرات في الافتراضات واختبرنا مدى ملاءمة وإكتمال الإفصاحات الواردة في البيانات المالية المتعلقة بإنخفاض قيمة الشهرة.

إنخفاض قيمة الشهرة

نشأت الشهرة عندما استحوذت المجموعة على شركة بايونير لصناعة الأسمنت. تم احتساب الشهرة على أنها الفرق بين مقابل شراء مصالح بنسبة ٩٩,٩٩% في شركة بايونير لصناعة الأسمنت ش.م.ع.ع ، والقيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول المستحوذ عليها ، وتم تقييمها بمبلغ ٤٥,٨ مليون ريال عماني (أنظر إيضاح ١٢). لأغراض احتساب الشهرة ، تمت معاملة شركة بايونير لصناعة الأسمنت بأنها وحدة تشغيل واحدة.

وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة وأحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ "إنخفاض قيمة الأصول" ، يتعين على الإدارة اختبار الشهرة بشكل سنوي على الأقل لتحديد إنخفاض القيمة.

تحدد المجموعة القيمة القابلة للإسترداد للشهرة بإستخدام نموذج التدفق النقدي المخصوم. بالنسبة لسنة ٢٠١٨ ، حددت الإدارة بأنه لم يكن هناك إنخفاض في قيمة الشهرة.

نظراً للإجتهادات المحاسبية الهامة التي يتضمنها تقدير التدفقات النقدية المخصومة ، وبسبب التغير المحتمل للإفتراضات الأساسية في عملية تقدير التدفقات النقدية ، فقد اعتبرنا ذلك بمثابة أمر تدقيق رئيسي.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة ريسوت للأسمنت ش.م.ع.ع وشركاتها التابعة (تابع)

أمر آخر
تم تدقيق البيانات المالية الموحدة وللشركة الأم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بواسطة مدققي حسابات آخرين والذين أبدوا رأياً غير معذل على هذه البيانات المالية في ٢١ فبراير ٢٠١٨.

معلومات أخرى
إن مجلس الإدارة ("المجلس") مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير مناقشات وتحليلات الإدارة وتقرير الحوكمة.
إن رأينا حول البيانات الموحدة وللشركة الأم لا يتناول المعلومات الأخرى ، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو إستنتاج بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة وللشركة الأم في الإطلاع على المعلومات الأخرى وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة وللشركة الأم أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق ، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً مادية.

إذا إستنتجنا وجود أي أخطاء مادية في المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا الإفصاح عن ذلك، إستناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بهذه المعلومات الأخرى. ليس لدينا ما نُفصح عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقيمين على الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة وللشركة الأم
إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وللشركة الأم وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال والأحكام المطبقة لقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤ ، وتعديلاته والرقابة الداخلية التي يرى المجلس أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة وللشركة الأم بصورة خالية من أخطاء جوهريّة ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة وللشركة الأم ، فإن المجلس مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية والإفصاح ، متى كان مناسباً ، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي ، ما لم ينوي المجلس تصفية المجموعة أو وقف عملياتها ، أو لا يوجد لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن القيمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة وللشركة الأم.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة وللشركة الأم
إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة وللشركة الأم خالية بصورة عامة من أخطاء جوهريّة ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة وللشركة الأم.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

■ بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة وللشركة الأم ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأي. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ حيث يشمل الاحتيال التواطؤ ، التزوير ، الحذف المتعمد ، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

■ بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.

■ بتقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

■ باستنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي ، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، في حال وجود حالة جوهريّة من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهريّة حول قدرة المجموعة على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهريّة من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة وللشركة الأم ، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأي. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك ، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمالها على أساس مبدأ الإستمرارية.

■ تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وللشركة الأم وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها ، بما في ذلك الإيضاحات ، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة وللشركة الأم تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

■ الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة وللشركة الأم. نحن مسؤولون عن توجيه والإشراف على وتنفيذ أعمال التدقيق على المجموعة. نحن مسؤولون عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القيمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بإطلاع القيمين على الحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

من الأمور التي تم التوصل بشأنها مع القيمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة وللشركة الأم للفترة الحالية ، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها ، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية ، أن لا يتم الإفصاح عن امر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

٥

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي شركة ريسوت للأسمنت ش.م.ع.ع وشركاتها التابعة (تابع)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
في رأينا أن البيانات المالية الموحدة وللشركة الأم تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع متطلبات الإفصاح
ذات الصلة الواردة في قانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن
الهيئة العامة لسوق المال.

Deloitte Touche

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م.
مسقط - سلطنة عمان
٤ مارس ٢٠١٩



Mr. L.

وقع بواسطة
مارك ديفيد دون
شريك